

خلال ملتقى المالية العامة 2018 الأول

الحجرف: «المالية» ليست خزينة تفتح ويصرف منها متى ما أرادت الجهات الحكومية



الحجرف يستعرض ميزانية الدولة في ملتقى المالية العامة

عقدت وزارة المالية أمس وأول مرة ملتقى برئاسة وزير المالية د. نايف فلاح الحجرف وبحضور جميع الجهات الحكومية المختصة بأعداد ميزانية الكويت بهدف حث تلك الجهات بالالتزام في تطبيق تعميم قواعد إعداد الميزانية بالنهج السليم ووفق الأسقف المحددة، بالإضافة إلى ضبط الإنفاق

وتصحيح مسار إعداد الميزانية وتسليمها بالمواعيد المحددة لها وفق تعليمات وزارة المالية. وتم خلال الملتقى التشديد على أهمية معالجة ملاحظات الجهات الرقابية، وضبط الإنفاق والحد من الهدر في المصروفات وتصحيح مسار المالية العامة، بالإضافة إلى الحد على تلافيف الجهود في معالجة ملاحظات كل من ديوان الحاسبة وجهاز المراقبين الماليين حول التخصيم والهدر في ميزانيات بعض الجهات الحكومية (تضخم حساب العهد - الديون المستحقة)، وقال الوزير الحجرف بكمثته الافتتاحية: «يجب الاستمرار في معالجة مواطن الهدر في الميزانية، بما يكفل حق المواطنين والأجيال القادمة، والاستمرار في الخطوات الإصلاحية الجادة لموازنة العامة للدولة من خلال الالتزام في تطبيق تعميم قواعد إعداد الميزانية وفق الأسقف المحددة، والتزام الجهات الحكومية في تقديم الميزانية القادمة لها في وقتها المحدد مع مراعاة معالجة ملاحظات ديوان الحاسبة ومجلس الأمة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء 1071».

وأضاف: «الجميع دور أساسي

في التحكم بمصروفات الدولة، و للوزارة دور توجيهي وإرشادي ورقابي على الجهات. نحن نضع الأطر والاستراتيجية المالية العامة للدولة، ومتابعة تنفيذ الأداء للمالي بكل تفاصيله، وإصدار تعليمات معالجة مواطن الخلل في الميزانية، ونحن فريق واحد في تنفيذ هذه الاستراتيجية والتعليمات والتي يجب أن نتبع، والجهات التي لن تتبع هذه التعليمات سوف يتم محاسبتها وفقاً للقوانين والقرارات ذات الصلة». وأضاف: «اليوم وزارة المالية ليست تجوري بفتح ويصرف منه متى ما أرادت الجهات الحكومية. اليوم وزارة المالية هي

المدير المالي للدولة، يجب أن نعمل سوياً فنحن واثم مسؤولون عن الجميع، والتكامل مسؤول عن دوره، وأشد على أن التعاون مع جهاز المراقبين الماليين ليس خياراً، بل هو لازم وواجب، وأن قرار مجلس الوزراء 1071 واجب على الجميع وليس قابل للاجتهاؤ». جاء ذلك من خلال عرض مرئي قدمه معالي وزير المالية د. نايف الحجرف في الملتقى مصحوباً بجلسة حوارية لعاليه وبمشاركة كل من الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية صالح الصرعاوي، والوكيل المساعد لشؤون الحاسبة العامة في وزارة

المالية عبدالغفار العوضي. والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. خالد مهدي، تم من خلالها مشاركة الجهات الحكومية في طرح استفساراتها وتساؤلاتها حول بعض الأمور المالية الخاصة بإعداد الميزانية، وكيفية معالجتها ومن الجدير بالذكر، بأن الملتقى أقيم بعبارة خاصة من وزارة المالية، ويهدف إلى تعزيز دورها الاستراتيجي والإرشادي ومسؤولياتها الأساسية والمباشرة في إعداد ميزانية الدولة وتوجيه المؤسسات الحكومية المختلفة نحو إعدادها بالشكل السليم، بما يحافظ على استدامة الموارد المالية

للكويت.

وقد جاءت أهداف الملتقى كالتالي:-

- الحد على ضبط الإنفاق والالتزام بتعميم قواعد إعداد ميزانية دولة الكويت للسنة المالية 2019/2020
- تأكيد أهمية التحكم بالمصروفات والالتزام بالأسقف في إعداد ميزانية دولة الكويت للسنة المالية 2019/2020، مع الحفاظ على مستوى نمو الإنفاق الراسمي
- الحد على تلافيف الجهود في معالجة ملاحظات الجهات الرقابية

كل جهة مالية مسؤولة عن التبرير والدفاع عن ميزانيتها القادمة وعن أدائها أمام الوزارة والجهات الرقابية

أعلنت كل من شركة مشاريع الكويت (القابضة) ومؤتمر تمكين الشباب (تمكين) عن فتح باب التسجيل في جائزة كيبكو لتمكين لدعم مشاريع الشباب للعام 2018. وهذه هي السنة الرابعة التي يتعاون فيها الطرفان في تنفيذ هذه الجائزة التي سوف تركز هذا العام على مشاريع المبادرين الشباب في قطاعي الإعلام الإلكتروني والتكنولوجيا. ويعتبر سبب التسجيل في الجائزة مفتوحاً أمام المبادرين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 33 عاماً، ويديران شركات ناشئة في قطاعي الإعلام الإلكتروني والتكنولوجيا لا يزيد عمرها عن خمس سنوات وتعمل وفق ترخيص صادر من الكويت، وبإمكان الشباب الراغبين بالتسجيل في الجائزة زيارة موقع تمكين على شبكة الإنترنت حيث تستمر فترة التسجيل حتى 22 أكتوبر.

ويهدف الفائزة قالت المدير التنفيذي لاتصالات المجموعة في شركة المشاريع الآمنة إيمان العوضي «كان هدفنا منذ بداية تعاوننا مع مؤتمر تمكين الشباب في عام 2015 إبراز قدرات المبادرين الشباب وطاقتهم في مجال الإبداع والابتكار. إن شركة مشاريع الكويت ومن خلال جائزة كيبكو تمكين تجدد التزامها

بتقديم الدعم والمساعدة للشباب والشابات من أجل الارتقاء بأعمالهم وتطويرها من خلال تقديم خدمات غير شركات المجموعة وخبرات موظفيها». وتعتبر جائزة كيبكو تمكين لدعم مشاريع الشباب، التي تبلغ قيمتها 100 ألف دولار أمريكي، أكبر جائزة للمبادرين الشباب من حيث القيمة في الكويت وتشمل الخدمات التي تتضمنها الجائزة مجموعة واسعة من خدمات الاستشارات المالية والاستراتيجية والتشغيلية، ودراسات السوق، والتأمين وخدمات إعلانية، وتدعم مجموعة شركات شركة مشاريع الكويت، ومنها بنك برفان وOSN ومجموعة الخليج للتأمين وشركة كامكو للاستثمار وإذاعة مارينا FM الجائزة عبر تقديم خبراتها وخدماتها للفائز. كما تدعم الجائزة كل من شركة العقارات المتحدة، وشركة القرنين لصناعة الكيماويات البترولية، ويونايتد نتوروكس وشركة التعليم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفائز بالمركز الأول يحصل على جائزة نقدية بقيمة 15 ألف دولار أمريكي، كما يحصل الفائزين بالمركزين الثاني والثالث على 10 آلاف وخمسة آلاف دولار أمريكي على التوالي. من جهته قال رئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر تمكين الشباب

«كيبكو» تطلق النسخة الرابعة من جائزة «تمكين» لدعم مشاريع الشباب



جانب من المؤتمر الصحافي

السيد علي الإبراهيم «يتمثل الهدف من مؤتمر تمكين الشباب السنوي في تثقيف وإلهام وتشجيع الشباب الكويتي للتحويل إلى قطاع الأعمال وتأسيس مشاريع ناجحة وبالتالي المساهمة في قطاع الأعمال للتنامي في الكويت. نحن سعداء بهذه الشراكة مع مجموعة شركة المشاريع للعام الرابع على التوالي التي تتيح لنا التعاون في سبيل تشجيع الشباب على استخدام قدراتهم الإبداعية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة». ينبغي على المتقدمين المؤهلين للحصول على الجائزة تقديم معلومات مفصلة حول الأداء التشغيلي والمالي لشركاتهم، على أن تعقد جولة التحكيم الأولى في 29 أكتوبر المقبل. وسيعمل المتقدمين خلال هذه الجولة على تقديم عرض إيضاحي تتراوح مدته بين 5 و 7 دقائق للجنة تضم ممثلين من مجموعة شركات شركة مشاريع الكويت، وبناء على معايير محددة، سيأهل الفائز الثلاثة الأوائل للجولة النهائية التي ستعمل خلالها لجنة التحكيم على اختيار الفائز بناء على عرض إيضاحي آخر تتراوح مدته بين 7 إلى 10 دقائق وذلك في 5 نوفمبر المقبل، على أن يتم إعلان الفائز خلال مؤتمر تمكين الشباب يوم 6 نوفمبر

بورصات الخليج تفقد 5.1 مليارات دولار من قيمتها السوقية

ليورصة البحرين بنسبة 0.16% إلى مستوى 1340.51 نقطة نغطة نغاد من خلالها 2.17 نقطة. وبلغت القيمة السوقية ليورصة البحرين نحو 79 مليون دولار من قيمتها، لتصل إلى 21.897 مليار دولار، مقارنة مع 21.976 مليار دولار بالجلسة السابقة. سوق الكويت وهبط المؤشر الأول ليورصة الكويت بنسبة 0.14% تعادل 7.4 نقطة، ليصل إلى مستوى 5329.67 نقطة، بنهاية الجلسة. وبلغت المؤشر الأول ليورصة الكويت نحو 201 مليون دولار من قيمتها السوقية لتصل إلى 95.794 مليار دولار بنهاية الجلسة، مقارنة مع 95.995 مليار دولار بالجلسة السابقة. وقال نائب رئيس قسم بحوث الاستثمار في «كامكو»، إن الصورة العامة للسوق الكويتي لا تزال إيجابية مع استمرار العوامل الأساسية قوية إلى حد ما بانتظار انضمام البورصة إلى مؤشر فونسي راسل للأسواق الناشئة على مرحلتين في أواخر سبتمبر الجاري وديسمبر المقبل. البورصات المرتفعة واختتمت اليوم الأربعاء تعاملات اليوم الأربعاء بالمنطقة الخضراء، مدفوعة بنمو 6 فئات منها بينها البنوك، وسط انتعاش بالتداولات.

وتتعلق الأسواق الإماراتية غدا الخميس على أن تستأنف نشاطها يوم الأحد القادم الموافق 16 من سبتمبر 2018 وقال راشد ديباب، نائب الرئيس بقسم بحوث الاستثمار في شركة كامكو «إن سوق ابوظبي لا يزال السوق متماسكا إلى حد ما في المنطقة الإيجابية بعد الفترات الأخيرة لحاكم ابوظبي بشأن نسب التملك بشركة الدار العقارية نتج عنه صعود سهم القطاع العقاري. وبنيابية التعاضلات فقد راس المال السوقي ليورصة ابوظبي نحو 1.4 مليار دولار، لتصل القيمة السوقية إلى 133.333 مليار دولار، مقارنة بـ 134.762 مليار دولار بالجلسة السابقة. وهدى سوق دبي المالي بنهاية الجلسة مع تضليل المتعاملين لعمليات جني الأرباح والبيع لبعض الأسهم القيادية في ظل الترف لحفزات وحلول عملة العام الهجري الجديد. وانخفض المؤشر العام للسوق بنسبة 0.82% خاسرا 23.11 نقطة ليصل إلى 2809.87 نقطة، متوافقا مع أداء الجلسة الماضية. وبلغت القيمة السوقية لأسهم السوق نحو 860 مليون دولار لتصل إلى 100.30 مليار دولار مقابل 101.16 مليار دولار قيمتها بالجلسة الماضية. وبورصة البحرين وتراجع المؤشر العام

فقدت بورصات الخليج نحو 5.14 مليار دولار من قيمتها السوقية، بنهاية تداولات أسس الأربعاء، وسط تراجع 5 أسواق مقابل ارتفاع بورصتي مسقط وقطر. وتصدر سوق الأسهم السعودية الخسائر بقيمة 3.48 مليار دولار، ليصل إجمالي رأسماله السوقي إلى 485.3 مليار دولار بنهاية الجلسة، مقارنة مع 488.79 مليار دولار بنهاية الجلسة السابقة. وأسهم سوق الأسهم السعودية «تداول»، تعاملات أمس، بالثقل الأحمر، ليواصل تراجعها للجلسة الثالثة ويهيئ لارنى مستوياته بأكثر من 6 أشهر. وأغلق المؤشر العام «تاس» متراجعا بنسبة 0.75%، فأغدا 57.69 نقطة من قيمته، هبط بها إلى مستوى 7.635.38 نقطة، وهو أدنى مستوى للمؤشر منذ 8 مارس 2018. أسواق الإمارات وأغلق المؤشر العام لسوق ابو ظبي المالي تعاملات جلسة أمس الأربعاء، آخر جلسات الأسبوع قبل العطلة المقررة اليوم بدولة الإمارات بمناسبة العام الهجري الجديد، على تراجع، وسط ارتفاع في حركة التداول. وتراجع المؤشر العام بنسبة 1.17% إلى مستوى 4934.44 نقطة، ليغدد من خلالها 58.19 نقطة.

المستثمرين الجدد والمحترفين. ويعود الهدف من إطلاق «بورصة أكاديمي» هو أن تصبح مصدر موثوق للمعلومات، ومناخ للعاملين على الاستثمار من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات سليمة وتفاذي المخاطر. وستقدم بورصة أكاديمي معلومات مفيدة حول استراتيجيات الاستثمار وطرق تقييم القرض الاستثمارية المتاحة، وستضم أيضا شرح المفاهيم المالية متعددة يستفيد منها المبتدئين، وتشمل قائمة بالادوات الاستثمارية المتاحة في السوق وتقديم توجيهات بشأن التخطيط المالي، وتقديم النصيحة التعليمية الإلكترونية نظام تداول افتراضي، يتيح للمستخدمين فرصة تعلم تقنيات التداول بشكل واقعي، مع مراعاة تبسيط بعض المواد المقدمة من خلال فيديوهات وصور ورسوم بيانية، وعروض توضيحية متعددة، علما بأن نظام التداول الافتراضي يعكس حالة السوق الفعلية من حيث سعر السهم ووضع السوق بشكل عام. ومع بوابتها التعليمية الجديدة، تهدف بورصة الكويت سد الفجوة المعرفية في التداول والخبرة بالشؤون المالية، والتي تعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفع المستثمرين الأفراد إلى المشاركة في سوق رأس المال. وستعمل الأكاديمية كمصدر موثوق للمعلومات حيث يمكن للاعضاء الوصول إلى أحدث الأدوات والموارد.



مؤشرات البورصة تتكون بالأحمر

تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من موافقتها للمتطلبات. أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوق الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لأنليات العرض والطلب المحلية. «بورصة أكاديمي» قريبا وأعلنت بورصة الكويت عن قرب إطلاقها لبوابة تعليمية رقمية مجانية جديدة تحت مسمى «بورصة أكاديمي». بهدف تعزيز الوصول إلى أحدث الأدوات

ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة والكبيرة. وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توابك للمعايير الفنية على أن تنقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي للشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافيقها على شروط الإدراج المعمول بها في حين

اتمام عملية بيع لشخص مطلع على أسهم بنك الكويت الوطني وتنفيذ بيع أوراق مالية موزجة وأخرى غير موزجة لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل. كما تابع هؤلاء أيضا لشركة رابطة الكويت والخليج للتلقي بخصوص معلومات جوهرية متعلقة بمناقشة تشغيل وصيانة الرافعات الجسرية وإيقاف أسهم شركة (ميناء). وتطلق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى

أنهت البورصة تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض المؤشر العام 10.04 نقطة ليبلغ مستوى 5126.37 نقطة بنسبة انخفاض 0.2 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 104.03 مليون سهم تمت من خلال 5467 صفقة نقدية بقيمة 23.2 مليون دينار كويتي (نحو 76.5 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 14.48 نقطة ليصل إلى مستوى 4756.9 نقطة وبنسبة انخفاض 0.31 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 60.2 مليون سهم تمت عبر 2210 صفقات نقدية بقيمة 4.4 مليون دينار (نحو 14.7 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 7.41 نقطة ليصل إلى مستوى 5329.6 نقطة بنسبة انخفاض 0.14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 43.8 مليون سهم تمت عبر 3227 صفقة بقيمة 18.7 مليون دينار (نحو 61.7 مليون دولار). وكانت شركات (بيت الطاقة) (ووطنية د ق) و(الاولى) و(اصول) و(ياكو) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (اعميان) و(خليج ب) و(زين) و(بيتك) و(الاسمار) الأكثر تسدوا لا أما الأكثر انخفاضا فكانت (سينما) و(سنام) و(إسار) و(بوبيان د ق) و(الانظمة). وتابع المتعاملون انفساحا بشأن اتمام عملية شراء للشخص مطلع على أسهم مجموعة الامتياز الاستثمارية علاوة على

بمساحة إجمالية تقدر بـ 4.27 ملايين متر مربع

«الصناعة»: تخصيص 108 مواقع جديدة لـ «دراكيل الرمل» في منطقة المطلاع

أعلنت الهيئة العامة للصناعة الكويتية أمس الأربعاء تخصيص 108 مواقع جديدة لمواقع (دراكيل الرمل) في منطقة المطلاع بمساحة إجمالية تقدر بنحو 4.27 مليون متر مربع.

وقال المدير العام للهيئة عبد الكريم نقي

في مؤتمر صحفي أن التوزيعات الجديدة مخصصة لأصحاب تراخيص المنشآت الصناعية والشركات والمؤسسات المتعاقدة مع وزارات ومبثات الدولة والشركات والمؤسسات الوارد نشاط الرمال ضمن أغراضها.

وأضاف نقي أن التوزيعات الجديدة ستسهم

في تحسين جودة المنتجات الناتجة عن هذه الدراكيل وكذلك المعروض منها مما سيسهم في تخفيض الأسعار. وأوضح أن هذه الأذعة من التوزيعات تعد أولى الهيئة لهذا النشاط منذ إنشائها إليها عام 2005 مشيراً إلى التنسيق مع وزارة الدولة لشؤون البلدية لتجهيز المواقع

المخصصة لهذا النشاط. وذكر أن الهيئة بصدد الانتهاء من تخصيص مواقع جديدة في مناطق الوفرة و شمال غرب منطقة كبد وجنوب الخيران والنعابيم والأبيرق وغرب وسط الصابرية وموقع آخر في شمالها.